

الأردني، بغض النظر عن قيام إسرائيل بتسليم ما وصفته بأنه "المخطط النهائي البديل" لمشروع الموقع بشكل أحادي إلى اليونسكو ودون الاتفاق مع الأردن.

## وثيقة رقم 170 :

رسالة بان كي مون إلى اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم عملية التسوية السلمية<sup>170</sup> (نص مترجم عن الأصل)

(الأقواس المسننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد المصدر الأصلي)

28 حزيران/ يونيو 2011

[يلقبها السيد ماكسويل غيلارد، نائب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، والمقيم التابع للأمم المتحدة، ومنسق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة]

بروكسل، 28 حزيران 2011

إنه لمن دواعي سروري أن أبعث بتحياتي إلى هذا الاجتماع الذي يأتي في وقته، والذي تنظمه اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

إن التراجع الحالي في إحراز تقدم في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية هو مصدر قلق كبير. فلم يبقَ إلا ثلاثة أشهر لحلول الموعد المقرر في أيلول، والذي تم تحديده العام الماضي للتوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع الدائم واستكمال برنامج السلطة الفلسطينية لبناء الدولة والذي يستمر لعامين. ومع الاحتجاجات الشعبية التاريخية والتغيير السياسي اللذين يجريان في عموم المنطقة، فإنه لمن الأهمية بمكان أن ينخرط الفلسطينيون والإسرائيليون من جديد في مفاوضات جادة.

وإن حل الدولتين هو من مصلحة الطرفين، ويجسد تطلعاتهم المشروعة. فللفلسطينيين الحق في إقامة دولة خاصة بهم، تكون مستقلة وذات سيادة، ولها مقومات البقاء. ولإسرائيل الحق في العيش بسلام وأمان ضمن حدود آمنة ومُعترف بها دولياً. ولتحقيق ذلك وللخروج من المأزق الحالي، من المهم أن نتجنب أي إجراءات قد تضر بالثقة.

وتضمن خطاب أوباما في 19 أيار أفكاراً هامة يمكن أن تكون بمثابة أساس للعودة إلى المفاوضات بحسن نية. وكان تأكيده على المبادئ الأساسية المتعلقة بالحدود والترتيبات الأمنية ذا أهمية خاصة.

وإنني أناشد الطرفين أن يعودوا إلى المفاوضات دون شروط مسبقة ودون تأخير. وأمل أن تعطي اللجنة الرباعية دفعة في سبيل هذا الهدف من خلال عقد اجتماع على مستوى المدراء قريباً.

إن الوضع على الأرض لا يزال مثيراً للقلق، فاستمرار التوسع في المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هو أمر مخالف للقانون الدولي والتزامات إسرائيل بخارطة الطريق. كما أنه يقوض الثقة الفلسطينية في المفاوضات المباشرة. وإنه من المهم جداً أن تحترم إسرائيل القانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد ضمن جدول أعمال بناء الدولة الفلسطينية الاستعداد المؤسسي لإقامة الدولة في الضفة الغربية، وهو ما أكدته لجنة الاتصال المخصص في نيسان. ومع ذلك، فإن الإنجازات المؤسسية تكاد تصل إلى حدها داخل الفضاءين السياسي والمادي الموجودين حالياً، لأنها لا تنطبق على القدس الشرقية، ومعظم المنطقة (ج)، وقطاع غزة. فاستمرار الاحتلال والقضايا العالقة في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، فضلاً عن استمرار الانقسام الفلسطيني، يحرم السلطة الفلسطينية من القدرة على بسط سلطتها المؤسسية إلى مناطق تقع خارج نطاق عملها. كما أن القيود المفروضة على التنمية الحضرية والعقبات التي تحول دون حرية الحركة والتنقل في الضفة الغربية تستمر بعرقلة الجدوى الاقتصادية الفلسطينية. إذاً يجب على إسرائيل أن تتراجع عن إجراءات الاحتلال والسماح بمواصلة التقدم الاقتصادي والمؤسسي من أجل مساعدة جاره الفلسطيني الناشئ.

أما في غزة، فهناك حاجة إلى المزيد من إجراءات التحرر لتعزيز التقدم البسيط الذي تم تحقيقه وتمكين أولئك الذين يسعون إلى استمرار التهدئة التي تم التقييد بها إلى حد كبير في الأشهر الثلاثة الماضية؛ فلا بد من المحافظة عليها لأنها في غاية الأهمية. كما أرحب بموافقة إسرائيل على مشاريع بناء إضافية تابعة للأونروا بقيمة 100 مليون دولار. وفي نفس الوقت، أشدد على ضرورة تأمين الحركة الحرة والأمنة للأشخاص، ومواد البناء وغيرها من السلع، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1860 بكل حذافيره.

إنني مستمر في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار خطة اللجنة الرباعية والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية. ومن الضروري أن يتفق الفلسطينيون على حكومة قادرة على الرقي إلى مستوى تطلعات المواطن العادي، والحفاظ على التعاون الأمني والتهدئة، وتبديد مخاوف المجتمع الدولي، ودعم المفاوضات مع إسرائيل. فلا بد من إعطاء هذه العملية فرصة من قبل جميع الأطراف الدولية.

وأناشد المانحين بأن يستمروا بتقديم دعمهم الكامل، فالدعم المنقوص لميزانية السلطة الفلسطينية يعرقل عمليات الحكومة ويخل بجدول أعمال بناء الدولة، وقد رحبتُ باستمرار إسرائيل بتحويل إيرادات الجمارك وضريبة القيمة المضافة. فالتزام إسرائيل بتنفيذ التزاماتها الدولية هو الطريق الصحيح لتعزيز التعاون مع الشريك الفلسطيني الذي يتحلى بالمسؤولية. كما أن استمرار مساهمة الجهات المانحة من شأنه أن يشجع الاعتدال، ويعزز الأمن، ويعيد الأمل، ويساعد على البدء في عملية إعادة إعمار قطاع غزة، ويُقوّي الوحدة الوطنية الفلسطينية.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يؤدي دوره لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. فالوقت هو جوهر المسألة. وسأواصل القيام بكل ما يمكن، بصفتي الأمين العام وكوطني جزءاً من اللجنة الرباعية، لمساعدة الأطراف على إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، ووضع حد للصراع، والتوصل إلى حل لجميع قضايا الوضع النهائي - بما في ذلك القدس، والحدود، واللجئين، والأمن. كما سأساعد على تأسيس دولة فلسطينية موحدة ومستقلة، ذات سيادة، لها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمان مع إسرائيل.

ومن هذا المنطلق، تفضلوا بقبول أطيبي تمنياتي بنجاح هذا الاجتماع.